http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1468) السنة السادسة - الاثنين (30) آذار 2009

بعد دعوة الحكومة للمصالحة مع البعثيين

السيستاني يؤكد على تطبيق الدستور لابعاد حزب البعث

بغداد ـ النجف /الوكالات

اكد اية الله السيد علي السيستاني امس الاحد ضرورة «عدم مخالفة الدستور تحت اي شكل من الاشكال»، في رده على سؤال بشأن عودة البعثيين الى الحياة السياسية. هذا ما جاء على لسان مصدر مقرب من السيستاني، مضيفاان القضية دستورية والمجتمع يتحمل مسؤولية اختيار من يحمي الدستور».

وكان الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى قال اثر لقائه السيستاني قبل عشرة ايام ان المرجع يؤيد بناء العراق «دون استثناء احد».

واوضح موسى ان «فكر السيد السيستاني كما فهمته هو تنظيم الصفوف جميعا لاعادة بناء العراق دون استثناء احد» في اشارة الى فئات ما تزال خارج اطار المصالحة الوطنية وخصوصا البعثيين.

داعيا عقب لقائه كبار المسؤولين العراقيين اثناء زيارته العراق الى «توسيع المصالحة الوطنية (...) فهي تشكل الاساس المتين للتقدم».في الوقت الذي اعاد فيه رئيس الوزراء نوري المالكي خلال لقائه موسى الترحيب ب«جميع» المعارضين «لكن على اسس دستورية» في اشارة الى ان الدستور يحظر عودة حزب البعث للعب دور سياسي في العراق.

من جهة اخرى وردا على سؤال حول موقف المرجع حيال الانتخابات البرلمانية المقبلة المتوقع اجراؤها اواخر السنة الحالية او مطلع العام المقبل، اجاب المصدر ان «الاسلوب الذي اتبعته المرجعية في انتخابات مجالس المحافظات ستتخذه في الانتخابات البرلمانية المقبلة».

وتابع ان «المرجعية تحاول تثقيف الناس للاختيار الصحيح لممثليهم كونهم عقلاء».في الوقت الذي تمتنع فيه المرجعية وعلى نحو علني عن تأييد اي من الاحزاب التي تنافست في انتخابات المحافظات التي جرت في ٣١ كانون الثاني الماضي واسفرت نتائجها عن تراجع ملحوظ للاحزاب التي خاضتها تحت شعارات دينية. فيما تقدم وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني اكرم الحكيم بحزمة من التوصيات تقضي الى تأهيل حزب البعث المنحل للمشاركة في الحياة السياسية في العراق.ودعا الحكيم الى نبذ سياسات النظام السابق من قبل العائدين وفرز من وصفهم بالمجرمين، والبدء بتغييرات جذرية في فكر البعث لتحويله الى حزب عراقي وطني مما يمهد للتقدم بطلب للبرلمان من اجل اعادة النظر بالمادة الدستورية التي تحظر العمل مع حزب البعث .

يذكر ان الحكومة كانت قد اطلقت مشروع المصالحة الوطنية منتصف عام ٢٠٠٦ وحظي هذا المشروع بقبول وتأييد القوى السياسية كونه جاء في وقت بدأت فيه البلاد تنزلق الى مايشبه الحرب الاهلية طالت عددا من المدن، وأكتسب المشروع حينها الصفة القانونية فشكلت على اساسه لجان حكومية وأخرى برلمانية لتفعيل بنوده.

ولم يشمل مشروع المصالحة الوطنية حينها من ثبت أرتكابه جرائم قتل ضد العراقيين بمختلف قومياتهم وأديانهم حيث تكفل القضاء بمحاسبتهم ولم تشر اياً من بنوده الى الصفح عنهم بما فيهم حزب البعث المنحل.

ثم جاءت دعوة رئيس الوزراء نوري المالكي في ٦ آذار الجاري للتصالح مع البعثيين الموجودين خارج البلاد لتضع تساؤلات عديدة منها الدوافع السياسية والغطاء الدستوري الذي يقف وراء هذه الدعوة. وفي هذا الصدد يقول النائب عن المجلس الاعلى الاسلامي العراقي رضا جواد تقي بحسب(أكانيوز) «نحن مع مشروع المصالحة الوطنية شريطة أن يكون تطبيقه مستنداً الى الدستور العراقي فلا يمكن السماح للذين تلطخت ايديهم بدماء العراقيين بالعودة والعمل من جديد». مضيفا»ان حزب البعث المنحل محظور في العراق ولايمكن جعل مشروع المصالحة مدخلاً للتصالح مع البعثيين». وتؤكد المادة السابعة الفقرة اولاً من الدستور العراقي على «حظر كل كيان اونهج يتبنى العنصرية اوالارهاب اوالتكفير اوالتطهير الطائفي اويحرض اويمهد اويمجد اويروج او يبرر له وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت اي مسمى كان ولايجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق وينظم ذلك بقانون».

وتكشف هذه الفقرة عن استحالة التصالح مع حزب البعث كفكر ايديولوجي او كيان سياسي في اطار المرحلة اللاحقة.

ويطرح المراقبون للوضع السياسي في العراق تساؤلات عدة من شأنها اثارة الجدل حول قانونية دعوة المالكي للتصالح مع حزب البعث المنحل، اذ يقول النائب عن التحالف الكردستاني نوزاد صالح رفعت «لايكمن التصالح مع حزب البعث كحزب ولا مع الاشخاص الذين مارسوا القتل ضد العراقيين، و ليس لرئيس الوزراء اي حق في التدخل بعمل هيئة المسا ء لة والعدالة كونها تعمل وفق الدستور وهي هيئة مستقلة تنظر بالقضايا الاجرامية التي أرتكبها حزب البعث المنحل ضد العراقيين».

البصرة «تعدد في الاطياف وتطابق بالرؤى»

مدينة البصرة .. عدسة: سعد الله الخالدي

البصرة/ المدى

رغم تعدد الاديان والطوائف في مدينة البصرة الا ان هذه المدينة أستطاعت ان تكون بناء وأساساً متماسكاً للبيت البصري الكبير، المسيحيون، الصابئة المندائيون، الكرد الفيليون، فضلاً عن السنة والشيعة كمسلمين، شرائح وجدت في البصرة منذ الزمن الغابر فهي عينة من مكونات الشعب العراقي الكبير الممتد من زاخو الى الفاو.

ويقول الاعلامي حسين العلي بحسب وكالة (أكانيوز) «ان كلّ طائفة أو أقلية أو مكون من هذه المكونات وجدت على أرض البصرة الطيبة قبل الاخرى وشاركت بكتابة تأريخ هذه المدينة بدماء وشقاء ابنائها، كان ذلك مطلع السبعينيات من القرن المنصرم، وقبل أن تصلنا موجة التطرف الديني الشاذة والتي لم تجد ولن تجد لها أرضاً خصبة في البصرة الفيحاء، بل في أرض الرافدين بأجمعها».

كذلك يرى الفنان التشكيلي حمزة مطر «ان ارض البصرة لم تفرق بين من يدفن فيها، فلا ترفض المسيحي وتقبل الشيعي، ولا تستقبل الصابئي دون السني، ولا تستقبل الكردي وترفض الأشوري. إنها أرض واحدة وهؤلاء أبناؤها».

اما الدكتور عدنان حمزة العيساوي التدريسي في كلية القانون فيقول «ان مدينة البصرة، من دون المسيحيين والصابئة لا يحلو العيش والسكن فيها، وبما أن لكل قاعدة شواذ، فلقد تعرضت هذه القاعدة خصوصاً خلال العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ الى شواذ على الدين والقومية والمذهب، جاءوا لنا بلغة جديدة لم يستطع المواطن البصري أن يهضمها».

ومن وجهة نظر فنية يقول الفنان التشكيلي عدنان صكر «ان البصرة اليوم تمثل لوحة تشكيلية جميلة، تجمع البصريين بأزيائهم المختلفة، ولغاتهم المختلفة، وطقوسهم المختلفة، كنائس، جوامع، حسينيات و دور عبادة».

اما المخرج التلفزيوني اياد متي فيقول «انا انتمي الى الديانة المسيحية واعتز بديانتي ولكن هذا الشيء لايمنعني من التواصل مع جميع اخوتي من الطوائف الاخرى ولاسيما المسلمين باعتبارهم يمثلون الاكثرية في العراق.

تقليص ميزانية التعليم أجل أحلامهم

الكفاءات العائدة تصطدم بصخرة غياب فرص العمل

بغداد/ المدى

اكثر من ٣٧٠٠ كفاءة علمية عراقية بين استاذ جامعي وطبيب وعالم هاجروا خارج العراق هربا من بطش النظام المباد الذي سقط عام ٢٠٠٣ وهربا ايضا من اعمال العنف التي عصفت ببغداد وبقية محافظات العراق خلال السنوات الاربع الماضية.

ومع الانخفاض الملحوظ في معدلات العنف الآن عاد نحو ٧٠٠ اكاديمي عراقي وهم جزء بسيط ممن رحلوا عن العراق عودة مؤقتة لكنهم وجدوا أنفسهم محاصرين بالروتين وفي مواجهة مستويات غريبة من الرواتب حيث خفضت الحكومة ميزانية التعليم جراء الازمة الاقتصادية العالمية والتي اثرت بدورها في انخفاض اسعار النفط، فيما عبر عدد كبير من الاساتذة عن استيائهم من المحددات الجديدة التي طالت رواتب الكوادر التعليمية، اذ انتظر الكثير منهم سنوات طويلة من اجل انصافهم وايجاد آلية حكومية ترفع من مستواهم المعيشي.

ويقول زياد الحبوبي الحاصل على درجة الدكتوراه في علوم الكومبيوتر «حقيقة أنا صدمت صدمة كبيرة لانني كنت اتوقع ان الوضع افضل من هذا واننا نستطيع التحرك بحرية اكبر في وطننا». ويضيف «لقد كنت اعمل في عمّان واتوق الى الرجوع لبلدي وحين سمعت نداء الحكومة رجعت لاجد نفسي الآن عاطلا عن العمل بسبب التأخر في تخصيص درجة وظيفية لي فهل من المعقول انني استطعت الحصول على عمل في الاردن و لا استطيع ان اجد عملا في بلدي».

وكثيرا ما كانت الكفاءات العلمية هدفا سهلا للجماعات المسلحة خلال عام ٢٠٠٤ والسنوات التي تلتها ما دفع الكثر منهم الى الهرب خارج العراق او ترك عمله تاركين الجامعات والمستشفيات تعاني نقصا حادا في الاختصاصات العلمية المهمة.

وانخفض سعر النفط الذي يحصل منه العراق على معظم عائداته بمقدار نحو الثلثين بعد أن وصل أعلى سعر له حيث بلغ سعر البرميل ١٤٧ دولارا الصيف الماضي ما عاق خطط الانفاق العراقية وخفض ميزانيته للتعليم لعام ٢٠٠٩ الى النصف لتبلغ ٢٠٠ مليون دولار مقارنة بالعام الماضي.

عمر محمد وهو طبيب متخصص في تقويم الاسنان يقول انه ترك العراق منذ ٣٩ عاما هربا من حزب البعث الذي تولى صدام قيادته فيما بعد لكن لدى عودته الى العراق اكتشف أن سنه (٦٨ عاما) اكبر من أن يحصل على وظيفة دائمة في مجال التدريس لان سن التقاعد في العراق ٦٣ عاما ويضيف «لقد خاب ظني لانني اردت ان اخدم وطني».

وتباهى العراق لعقود من الزمن بأنه واحد من افضل المجتمعات تعليما في الشرق الاوسط وأنفقت الدولة الغنية بالنفط مبالغ طائلة على تدريب طلبتها وأرسلتهم الى الدول الاجنبية للدراسة في جامعات مرموقة.

أما وزير التعليم العالي والبحث العلمي العراقي عبد ذياب العجيلي فيقول «انا متعاطف مع الاكاديميين العائدين لكني لا استطيع ان افعل شيئا». واضاف «الازمة المالية أثرت في الوضع المالي للوزارة بحيث أن ايدينا مكتوفة وفق القوانين لاننا حتى لا نستطيع التعاقد معهم بعد ان تم ايقاف العقود».

اما بالنسبة لهؤلاء الذين يملكون عروض عمل فبانتظارهم دورة شاقة من البيروقراطية ويجب معادلة الدرجات التي حصلوا عليها في الخارج وفقاً للمعايير العراقية وتحديد درجات وظيفية لهم اما هؤلاء الذين ابتعدوا عن العراق لفترة طويلة فيجب ان يحصلوا على اوراق متنوعة خاصة بالمواطنة.

وتقول زينب عدنان استاذة الكيمياء العضوية البيئية التي عادت الى العراق بعد ١٨ عاما في نيوزلندا انها فاض بها الكيل ولديها عرض عمل لكنها تعبت من انتظار قبول المسؤولين العراقيين رسميا لدرجة الدكتوراه التي حصلت عليها من الخارج. وتضيف «حتى الآن انا عالقة في دائرة مغلقة حتى عائلتي رجعت الى نيوزلندا فلم تعجبها الاوضاع».

بعد استقرار الاوضاع الامنية في بغداد

شارع النهر يشهد اقبال العرسان للتبضع من جديد

بغداد/ المدى

شارع العرائس او شارع النساء او الشارع الاصفر، تسميات عدة لشارع واحد هو شارع النهر الذي يغفو منذ قرون على انغام هدير مياه دجلة في صوب الرصافة من بغداد، وهو مقصد لعرائس بغداد وفتياتها منذ عقود، عاد مرة اخرى بعد استتباب الوضع الامني ليكون مقصدا لتبضع العوائل والعرائس على وجه الخصوص.

وتقول منال شاكر وهي موظفة في البنك المركزي العراقي الذي يقع بمحاذاة الشارع لوكالةكردستان للانباء (أكانيوز) انها اعتادت على القيام بجولات تسوق فصلية داخل السوق مع صديقاتها وبعض افراد عائلتها لشراء الملابس والاكسسوارات والحلي الذهبية.

وتقول «ان اسعار السوق تناسب العائلة بشكل كبير، اذ تنخفض تكلفة البضائع بشكل كبير عن باقي الاسواق كما ان جميع العرائس والنساء يتبضعن احتياجاتهن من شارع النهر فهو سوق شامل يحوي كل شيء واسعاره ملائمة».

ويمتد شارع النهر موازيا لشارع الرشيد من جهة ونهر دجلة من جهة اخرى ويبدأ من باب الاغا الى جسر الاحرار وتنتشر محال صاغة الذهب عند المدخل الجنوبي من جانب جسر الاحرار ثم محال الفساتين التي يليها سوق دانيال المتخصص ببيع لوازم الخياطة والذي حمل اسم اول بائع في السوق الصغيرة وهو يهودي عراقي يدعى دانيال والى جانبه سوق لبيع الاقمشة النسائية والرجالية.

وعند احد محال الصاغة توقفت فتاة في مقتبل العمر بدا من مظهرها انها تتهيأ لدخول قفص الزوجية، واخذت تقلب بين الحلي عن شيء ما، فيما ابدى صاحب المحل اهتماما كبيرا بالفتاة والنساء اللواتي رافقنها، وبين ترغيب الصائغ وجدال بعض النساء اختارت الفتاة سوارا ذهبيا مميزا دفعت اجره وغادرت الى سوق البضائع.

ويقول الصائغ اسعد جربوع «ان بعض النساء يطلبن نوعا مميزا من الحلي وتلجأ اخريات الى اختيار نوع خاص من الموضة وتوصي الصاغة بعمل اساور او خواتم وفق الطلب، اذ ان شارع النهر يحوي اكبر تجمع لصياغة الحلي بالطريقة اليدوية».

ويضم شارع النهر معالم عدة منها مجموعة من الخوان التي كانت تستخدم لاستراحة القوافل التجارية مثل خان دله وخان الباجه جي وخان الخضيري وخان النملة وخان النبكة.

ويؤكد سجاد مصطفى وهو صاحب محل لبيع الملابس النسائية في خان الخضيري «ان الخان كان يستقبل البضائع التي تجلبها السفن الصغيرة عبر نهر دجلة في ثلاثينيات القرن الماضي، وكان يحوي اسطبلات خاصة بالخيول التي يتم بواسطتها نقل البضائع الى باقي اسواق بغداد».

ويحتفظ الخان بطابعه التراثي على الرغم من انتشار محال الفساتين النسائية على جانبيه، ويتسم بمدخل مميز يشعر من خلاله الزائر انه دخل الى متحف خاص، ويقول البائع الذي انشغل بتصفيف بضاعته اثناء الحديث «هذا المكان يجمع بين التراث والحداثة على العكس من بعض الخوان التي تم تحديثها كليا، ولم يتبق من تراثها شيئا بعدما تحولت الى محال تجارية متحضرة».

ويحوي الشارع مجموعة من البنايات الشهيرة منها عمارة الدفتردار، التي تقع الى الجانب الايمن من الشارع وكانت مقرا لوزارة المالية في العهد العثماني ثم تحولت الى مقهى اطلق عليها تسمية (المصبغة) وكانت تقدم خدمات اقتصادية وفلكلورية وفنية ففي الطابق الاول كان التجار يعقدون صفقاتهم التجارية فسميت بمقهى التجار، اما الطابق الثاني فكان يجتمع فيه اصحاب المقام وينشد المغنون مقاماتهم في ليالي الصيف فيما تحول سطحها الى ملهى صيفيا، وبعد الخمسينيات افل نجم مقهى المصبغة، ثم شغلتها وزارة الارشاد لفترة قصيرة مطلع الستينيات من القرن الماضي.

ومن المعالم الاخرى عمارة الدامرجي وكانت اكبر عمارة في بغداد في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي اذ كانت مضربا للامثال بين الناس.

ويشير المؤرخون ان شارع النهر اقدم شوارع بغداد اذ سبق شارع الرشيد بفترة طويلة وكان اكبر شارع في عهد الخلافة العباسية اذ كان الشارع حافلا بقصور الخلافة مثل قصر التاج وقصر الفردوس والدار المثمنة التي انشأها الخليفة المسترشد بالله واتخذها هولاكو قصرا لخلافته بعد احتلاله بغداد عام ١٢٥٨ م.

وعلى طول الشارع بين جسري الشهداء والاحرار تمتد مناظر رائعة للسجاد المفروش على شاطئ دجلة اذ يقوم بعض من يمتهنون غسل السجاد بترتيبه على الضفة الصخرية للشاطئ بعد الانتهاء من غسله ورفعه من المكان بعد ان يجف تماما، وعلى مقربة من المكان انتشرت بعض الزوارق التي تنقل العشاق وبعض مرتادي الشارع في رحلات قصيرة وممتعة تكشف عن روعة المكان واصالته وتأريخه.

كبار السن يواصلون العمل.. ويرفضون استراحة المحارب

بغداد/ المدى

في الوقت الذي تتعالى فيه مطالبات الخريجين الجامعيين من الشباب بغية توفير فرص عمل حكومية تضمن لهم مستقبلا مهنيا ضمن اختصاصهم الاكاديمي، نجد وبالمقابل الكثير من الرجال المسنين قد رفضوا استراحة المحارب وواصلوا الكد والعمل ألمضني بغض النظر عن طبيعة العمل، الأمر الذي يدعم وجهة نظرالموظفين ممن بلغوا سن التقاعد وهم في اوج عطائهم المهني، وفي وجه اخر يمثل فرصة لهذه الشريحة لتحقيق ما ضاع من عمل وظيفي ابان فترة حكم النظام المباد والذي استنزف جهدهم في ما يقرب الدولارين كأجر شهري.

وعد كبار الموظفين في الملاك الحكومي بحسب ما اوردته وكالة (أكانيوز) استمرار عملهم الوظيفي بالرغم من بلوغهم سن التقاعد حقاً مكتسباً نتيجة الخبرة الطويلة التي اكتسبوها طيلة عملهم المهني، واشاروا الى ان اغلبهم معيلون لعوائل اغلبها من الشباب العاطلين عن العمل والقاصرين.

يقول إسماعيل عبد النبي ٧٥ عاما / موظف أن «ترك العمل في هذا السن يعني لي الاستسلام للمرض والوساوس والطباع الغريبة و السلوك المتوتر مع العائلة والناس، كما أن هذا العمل يجنبني مجالس الأصدقاء الذين ينحصر جل همهم بالكلام السيئ، ولهذا كنت ارفض وبشدة ترك الوظيفة أما الدافع الأهم من وراء استمراري في العمل هي نفسي التي ترفض العيش على جهد ورزق الغير حتى إن كانوا أولادي»..

وأبو علي (٥٨) عاماً لديه عشر بنات وولد واحد وهو يصر على مواصلة الحياة بروح دؤوب وعمل لا يحسد عليه، حيث أن غسل السيارات لا يليق برجل في سنه لكنه يخالف الجميع بالرأي ويعتبر أن ما يعيب الرجل بحق قلة حيلته، وان العمل وكسب الرزق لا يتحددان بأعمار بل تحددهما طبيعة الرجل ، ويقول»أنا سوف اعمل حتى تنهار قواي».

لكن أبا فاطمة (٦٥) عاماً يعبر عن سعادته وهو في هذه السن في مواصلة العمل كسائق ويؤكد بأن الله عندما رزقه إناثاً كان يريد أن يضعه في امتحان صعب وأوضح بأن من لم يرزقه الله الولد منحه الطمأنينة والرضا حتى ان كلفه العمل صحته كلها.

أما الحاج عبد الجبار حسن (٧٠) عاماً لديه أربعة أولاد وما زال يعمل في بيع شباك الصيد والحبال ،ويعتبر إن مواصلة عمله في هذه السن ناجم عن احترام الناس وإعجابهم لعمله الذي يصفونهُ بالنظيف كذلك أعرب عن مسؤوليته كأب عليه أن يساعد أولاده في نفقات الزواج وشق طريقهم في الحياة لاسيما أن الشباب العراقي لقي ما لقي من المعاناة المتمثلة بالبطالة والحرمان والعوز المادي.

ويضيف» العمل عندي رسالة أبوية أوصلها بصدق ومحبة وما يحدث بعدها لا يجعلني اشعر بالخوف ما دمت قد أديتها بنية طيبة».

على الرغم من الغايات المطلقة في العمل التي أدلى بها كبار السن والمتجردة كما يبدو من المبدأ المادي إلا أن هناك رأياً يتفق عليه البعض وهو القائل بأن كبار السن يحبون المال وأن الإنسان كلما كبر في السن زاد حرصه الذي يصل به حد البخل.

وعلى هذا الأساس، يقول فراس حميدي (٣٠) عاماً» لا أثق بكل ما يقوله كبار السن فيما يخص استمرارهم في العمل على أنها مثالية روحية أو اعتداد قيمي في الشخصية إنما أحيل، كل هذا إلى حب كبير للمال، واقسم ان من يعمل منهم اليوم لا يكف عن مطالبة أولاده بمزيد من المال فيما نجد أن بعض المسنين الذين رضوا من الحياة نصيبهم ركنوا الى السكينة والقناعة مما ينفقه عليهم الأبناء كحق شرعي هم أكثر مثالية وزهداً روحياً وعكسه فهو طمع وتشبث بالحياة».

أما محمد جاسم ألساعدي (٣٥) عاماً فيقول» أن أكثر المشاكل الأسرية في الوقت الحاضر وتفكك الأسرة ناجمان عن أبوية مادية حيث أن بعض الآباء بدأ يفرق بين أبنائه على أساس عطائهم المادي أو يتعامل معهم بقسوة وتجريح لأنه ما زال المعيل لهم وأتذكر حين سألت رجلاً عجوزاً يبيع الموز وأنا اعرف تماماً بأن لديه أولاداً يعملون ميكانيكيي سيارات وان أحوالهم المادية على أحسن ما يكون..فأجاب بصراحة: لماذا اترك رزق كتبهُ الله لي».

وبهذا الصدد يقول الدكتور عمار هادي»أن الحياة العراقية بحاجة ماسة الى إعادة تركيب وتشذيب وأن الحكم بالخطأ سواء على الأبناء أو الآباء يعد هو الخطأ بحد ذاته حيث أن مواصلة العمل لدى كبار السن ربما ناجم من خوف شخصي صنعته الظروف الصعبة التي فتّت الروابط المقدسة وطرحت أنانيات دنيوية استمرت لتصبح في الاعتقاد من الثوابت التي لا جدال فيها».